

المقاربة التي يُقَارَبُ بها عدَّةٌ من أصحاب المصلحة التَّهْجِيرَ الحضريَّ في الصومال

محمد تاروري ولورا بِنْسِن وشِرَّان كِيروبي وأوَد غالي

تُجاهدُ مدن الصومال في التصديِّ للمطالب العاجلة والآجلة التي أثارها النموُّ السكانيُّ السريع فيها ومَقْدَمُ الناسِ الفارين من الأزمات في المناطق الريفية. ويمكن أن تُعِين استجابة يتشارك فيها عدَّة من أصحاب المصلحة المعنيين على معالجة التحديات التي تنشأ من ذلك معالجةً مستدامة.

التقدير. على أن النظم الحضريَّة الضعيفة غير قادرة على التصديِّ لمطالب السكَّان الذين لا ينفك عددهم يزيد، ويتعرَّضُ السكَّان المضيفون والنَّازحون معاً لخطر الإبعاد عن الأساسيات من بنيةٍ تحتيَّة وخدمات.

وواجهت الحكومة في الصومال تحوُّلاً عظيمًا في خلال السنين الأخيرة، بتشكيل الولايات الاتِّحاديَّة وما صاحب ذلك من زيادةٍ في الحاجات التنسيقيَّة. فقبل هذا، كانت آليات التنسيق

يصوغ التَّهْجِيرَ اليومَ المشهد الحضريَّ في الصومال، ويُسهمُ في التوسُّع الحضريَّ السريع في البلد. وقد انتقل كثيرٌ من النَّازحين داخلياً من المناطق الريفية إلى المدُن الرئيسيَّة يطلبون المأوى والحماية والمعونة الإنسانية. مثال ذلك: أن في بيدوة -وهي عاصمة محافظة باي جنوبيِّ غربيِّ الصومال- زادَ عدد مواضع النَّازحين داخلياً من ٧٠ موضعاً قبل الجفاف الذي نزل بالبلد سنة ٢٠١٧، إلى ٤٣٥ موضعاً في سنة ٢٠١٩. وقد تضاعف عدد سكَّان البلد إجمالاً في خلال السنتين الأخيرتين على حسب

ومثّل هذا التعاون في إخراج الأدلة واستعمالها عاملاً حاسماً من عوامل النجاح في إنشاء وصف متفق عليه للأحداث، ثم مقارنة تخطيطية متماسكة مع السلطات، وفي الوقت نفسه بناء المساءلة.

ومع ما أنجزَ من تقدّم، ما تزال هناك تحديات كثيرة. إذ يعتمد تحقيق الحلول الدائمة على أن يكون لمختلف طبقات الحكومة ما يكفي من القدرة والإرادة والموارد، وهذا أمر صعب في سياق ما تزال الدولة فيه نامية. وتحتاج الجهات الفاعلة إلى إنشاء خطط للتنمية القدرات، تكون واقعية، ومجلية، ويجمع عليها بالتأييد، تمتدّ عدة سنين في الأقل، وتشتمل على أدلة ومعاليم مخصصة لأغراض الرصد، وتشارك السلطات المحلية، وتبدأ المشاركة من مرحلة وضع كل برنامج جديد.

تكمّل الاستجابات من خلال التخطيط المُخصّص لكل منطقة على حدّتها

نظراً إلى أن أغلب الناس النازحين في السياقات الحضرية يواجهون تحديات تشبه التي يواجهها فقراء الحضر، صارت البرامج التقليدية القائمة على القطاعات التي تستهدف الأفراد على حسب 'صفة' النزوح - غير مناسبة. ففي آخر سنة ٢٠١٧، وضعت الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية في الصومال مجموعة من مبادئ البرمجة، لكي تُرسي الانتقال إلى برمجة متكاملة مُخصّصة لكل منطقة على حدّتها، لمعالجة حاجات كل من المجتمعات المحلية المضيفة والنازحة. فأقرت الحكومة الاتحادية الصومالية هذه المبادئ من حيث هي سنّت حسنة ينبغي اتباعها في البلد كله.^٢

ويُقصدُ بهذه المبادئ إلى ضمان مقارنة تُعالج النزوح معالجةً مُنسقةً بين الجهات الفاعلة في المجال الإنساني والمجال التنموي ومجال إحلال السلام (أي ما يُعرّف بـ 'الرابطه الثلاثية')، وقد أُلّفَ عددٌ من الاتحادات المتعددة السنين والقطاعات (كمشاريع برنامج ري-إنتغ (-RE-INTEG) الذي يتبع الاتحاد الأوروبي، واتحاد الحلول بين وزارة التنمية الدولية بالمملكة المتحدة ومنظمة دَنوداغ (Danwadaag)، وبرنامج الحلول الدائمة من الوكالة الديماركية للتنمية الدولية)، فطبقت مبادئ البرمجة عملياً وقويّ التعاون المتزايد.

ومن الحالات المثيرة للنظر حالة مقارنة منسقة قام بها البنك الدولي، وبرنامج برنامج ري-إنتغ، ومنظمة دَنوداغ، لدعم إدارة محافظة بنادر، حيث يقع على المجتمعات

الموجودة موصولةً في أكثرها ببنيان العمل الإنساني. وبيّنت دراسات وتقويمات عدة الحاجة إلى الاستثمار في التنسيق والتخطيط المقّادين محلياً ودّعهما، لمعالجة آثار النزوح وإعانة المدن الصومالية على التصدي لهذه الآثار.

ومع ذلك، نجّاح التخطيط والتنسيق المُتشارك فيهما مُعتمداً على قدرة البلديات على قوود عدة من أصحاب المصلحة المعنيين والتنسيق بينهم، لا أن يكون زمام أمرهم بيد نظام المعونة الدولية فقط. ولبناء القدرة ودّعَم السلطات المحلية في إنشاء إستراتيجيات وخطط حضرية، عملت الأمم المتحدة مع المنظمات غير الحكومية على مساعدة الحكومة على تأليف مجموعة عمل لإيجاد حلول تقنية دائمة في بيدوة وكيسمايو، ووحدت لإيجاد الحلول الدائمة في مقديشو. وأنشأت الحكومة الاتحادية في الصومال منذ عهد قريب أمانة للحلول الدائمة في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٩. وهذه أول مرة تنشأ في الصومال محافل تنسيقية مستدامة في مستويي المقاطعات والبلديات، ويُضاف إلى ذلك أنه مع دّعَم هذه المحافل بتمويل متعدد السنين أُنحِت لجَمع مائه وزارة التنمية الدولية بالمملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي والوكالة الديماركية للتنمية الدولية، فمن المُحفز أن مختلف الجهات المانحة والجهات الفاعلة أجمعت على بنية الحاجات التنسيقية نفسها (بدلاً من أن تنشئ كل جهة فاعلة أو مانحة على حدّتها بنيتها التنسيقية).

وترمي آليات التنسيق المحلية هذه إلى أن يكون لها تأثير عريض في تحويل الاستجابات الحضرية؛ أي أن تكمل مجموعات العمل الإنساني بمقاربة منسقة متعددة أصحاب المصلحة المعنيين، تجمّع المخططين، وهيات العمل الإنساني، وغيرها من الجهات الفاعلة في إيجاد الحلول الدائمة، وتقوية الصمود، وتعزيز قدرة الدولة، تحت مظلة قيادة السلطات المحلية. وتقتضي هذه المقاربة الاستثمار في قدرات السلطات المحلية، بل فيها وفي قدرات الجهات الفاعلة في ميدان العمل الإنساني، وذلك للتعامل مع أحوال تنموية وسياسية، والحفاظ في الوقت نفسه على استجابة إنسانية قائمة على مبادئ.

هذا، وتُتيح مجموعات العمل على إيجاد حلول دائمة للتجاوز والنقاش، وهو مكان ضروري لتعيين أوجه التآزر ودّعَم القيادة الحكومية. نعم، تختلف الجهات الفاعلة وتختلف مصالحها وأهدافها، ولكن الغرض أنها من خلال قيامها بأعمال متشارك فيها، تقدر على الوصول إلى فهم مُجمّع عليه وإلى اتفاقٍ على موضع الاستثمار وكيفية.

ومن ثمّ، يكون التشارك والاندماج والوضوح أمورا ضرورية. وفيما يلي مثالين من هذه الأمور جُربا في أماكن محددة ثم وُسعَا إلى غيرها، وكَيْفَا على حسب الضرورة اعتمادا على اختلاف تجارب المجتمعات المحلية النازحة ومواطني ضَعْفها وقدراتها:

وُضعت خطط للعمل المجتمعي في كيسمايو وبيدوة بالاستفادة من نموذج مديمو (ومعناه 'الوحدّة') وهو نموذج يتبع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية والمنظمة الدولية للهجرة، فأبرز ذلك الحاجات التي عيَنها النازحون والمجتمعات المضيفة. وبناءً عليها وعلى غيرها من الخطط، دَعَمَ اتحاد دونداغ للحلول (Danwadaag Solutions Consortium) بلديّات كيسمايو وبيدوة في إدماج هذه الخطط التي على مستوى المجتمع المحلي في خطط متكاملة على مستوى المقاطعات.

ولقد أتت منصة المساءلة الاجتماعية المشتركة (The Common Social Accountability Platform) التي أنشأتها مؤسسة أصوات إفريقيا (Africa's Voices Foundation) وأطلقتها مشاركة أمانة الحلول الدائمة وإدارة محافظة بنادر، فاستعملت الإذاعة لإقامة الحوار وجمع الرأي العام في مسائل لها صلة بالحلول الدائمة، وفعل القاهمون على المنصة ذلك بإجراء مناقشات إذاعية يسوقها المواطنون بالرسائل الهاتفية القصيرة. صحيح أنّ المثال الأول لهذه المنصة الإذاعية اقتصر على مقديشو، ولكنه يقوم مقام مقارنة برّجى غيرها في زيادة المساءلة عن المجتمعات المحلية المتأثرة بالنزوح. وفي خلال أسابيع التجريب الأربعة، أرسل ٣٢٦٧ من الناس ١٤٣٩١ من الرسائل الهاتفية القصيرة، فشارك كثير منهم مشاركات عدة. وكانت نسبة النازحين من بين المشاركين ٥١,٢٪، وهذا يشير إلى أنّ القناة يسير وصول الجماعات النازحة إليها كما هو يسير وصول السكان المضيفين إليها. ويكرّر اليوم مكتب المنسق المقيم للأمم المتحدة إجراء هذا المشروع في بيدوة وبوساسو.

ويشير تحليل أمثلة من السُنن الحسنة الناشئة لدعم الاندماج المقود مجتمعياً في مستوى البلديات إلى ما يلي:

- ينبغي جمع معلومات عن البنى المجتمعية جمعاً شاملاً، في أول التدخّلات. وينبغي أن تُبنى التدخّلات على المجموعات والخطط القائمة، فتصل المجموعات المجتمعية والخطط بغيرها من أعمال التخطيط، في مستويات منها مستوى المقاطعات والبلديات (على الرّغم من أنه ينبغي الاعتراف بأنّ الاشتراك مع مسؤولين في مستوى المقاطعات والبلديات أمر فيه تحدّ). وينبغي معالجة كل نقص يتمثل بالناس، ولكنّ

المحلية تحديات لها صلة بالأراضي، كالإخلاء القسري، وارتفاع أسعار الأراضي (من جزاء تحسّن البنية التحتية والخدمات)، والخلل في مستوى البلديات في قدرتها على معالجة هذه المسائل. ونذكر هاهنا على سبيل المثال، أنّ البنك الدولي بنوي رسم خريطة لكل مستوطنات النازحين داخليا في المناطق الداخلة تحت نطاق مشروعه، وتحديد الأراضي العامة المهيأة لإعادة التوطين، والنظر في خيارات إعانة الإيجار. وهذا كله بداية خطة مخصصة لكل منطقة على حدّتها، تنظر إلى خمسة أبعاد رئيسة تشارك في إعانة المدن على تحسّن أداؤها: فبعد مكاني (أي التخطيط الحضري)، وبعد مادّي (أي البنية التحتية والخدمات)، وبعد اقتصادي (أي إيجاد فرص العمل والوصول إلى التوظيف)، وبعد اجتماعي (أي التماسك الاجتماعي والاندماج الاجتماعي)، وبعد مؤسسي (أي القدرة والمساءلة).

فتعتمد المقاربة الفعّالة المخصصة لكل منطقة على حدّتها على التكامل والتنسيق مع الجهات الفاعلة الأخرى والبرامج الجارية في المنطقة الجغرافية التي تُطبّق فيها المقاربة. ولا يتعيّن على برنامج على حدّته معالجة كل الحاجات ومواطن الضعف في المنطقة التي يُنفذ فيها، ولكنّ من المهمّ أن يكون القاهمون عليه مدركين للتخطيط والتدخّلات الموجودة أصلا في المناطق نفسها، ليُعيّنوا مواضع الخلل. فوضّح البرامج بخطط التنمية في المنطقة أمر ضروري.

التشارك والاندماج

ويُثير عدد النازحين داخليا المتزايد أسئلة تطلّ تُلحّ في حقي الاندماج والمواطنة. فأكثر النازحين داخليا فقراء، خفيصو المركز، من المجتمعات المحلية الزراعية في جنوبي الصومال، كقبيلة ديجيل-ميريفل والبانويين الصوماليين. ويُغيّر وصولهم بأعداد عظيمة إلى مستوطنات النازحين داخليا المكتظة أصلا في المناطق الحضرية التركيبية السكانية في هذه المدن على وجوه تتحدّى المزايم القبلية الإقصائية. إذ حضور النازحين داخليا مُحتمل عموماً عند المجتمعات المحلية المضيفة، ويُفسّر ذلك -بعض التفسير- أنهم جماعة مفيدة لكون عمالهم رخيصة، غير أنهم يعاملون معاملة ضيوف قبلي الحقوق. وهذا الخطاب الإقصائي هو من أكثر القضايا خطورة وتعقيداً في الصومال اليوم، ولا سيّما أنّ هؤلاء النازحين داخليا يحتلّ أن يصيروا مقيمين دائمين في المدن التي تهمن عليها قبائل معينة. ومن أصعب التحديات كيفية تعزيز التماسك الاجتماعي بين نازحي الحضر والمجتمعات المضيفة في سياق حال متخلخل سياسياً وعرفياً.

تُظهرُ نتائجُ ما تقدّمَ من استجاباتٍ تعاونيّة، متعدّدة أصحاب المصلحة المعنيين، في المدن الصوماليّة، كيف أنّ الجهات الفاعلة المختلفة يمكن أن تعمل معاً لتخرج باستجابة منسّقة شاملة للتحديات في النزوح الحضري، من خلال أعمالٍ شاملة يقودها المجتمع المحلي. وأمّا ما ينبغي فعله بعد ذلك، فهو إنشاء مقارباتٍ يتعدّد فيها أصحاب المصلحة المعنيين لقياس ما يُعملُ في إيجاد الحلول الدائمة، وإرساء قدرٍ أعظمٍ من المساءلة، لكي يكون لكلِّ أصحاب المصلحة المعنيين سهمٌ في ما يتحصّل في آخر الأمر جماعياً.

محمد تاروري taruuri1@gmail.com
مُستشارٌ حضريّ، في بلدية بيدوة

لورا بنسن lbennison@iom.int
مُنسّقة، في اتحاد دَنوداغ للحلول (المنظمة الدولية للهجرة، المجلس الزويجيّ للأجئين، ومنظمة كُنسرن (Concern)، وأمانة الحلول الدائمة)

شِرَان كيروبي s.kirubi@regionaldss.org
مُوظفة في إدارة المعارف

أود غالي a.galli@regionaldss.org
مُديرة أمانة إيجاد الحلول الدائمة

الأمانة الإقليمية لإيجاد الحلول الدائمة
(Regional Durable Solutions Secretariat)
<https://regionaldss.org>

١. مواضع التّأجيل دخلياً الصوماليين، في يناير/كانون الثاني ٢٠١٩
bit.ly/Somalia-IDPsites-Jan2019

٢. التحليلات المحدّثة للحلول الصوماليّة سنة ٢٠١٩
bit.ly/RDSS-solution-analyses-2019

٣. مبادئ برمجة الحلول الدائمة، سنة ٢٠١٩
bit.ly/REDSS-UN-principles-2019

٤. bit.ly/Somalia-EU-RE-INTEG;
bit.ly/Somalia-DFID;
bit.ly/Somalia-DSP

٥. BRA, ReDSS and AVF (2019) *Common Social Accountability Platform. Results and Findings from Citizen-Led Discussions on Displacement and Durable Solutions in Mogadishu*

(منصة المساءلة الاجتماعيّة المشتركة: النتائج والاستنتاجات من مناقشات أدارها المواطنون حول النزوح والحلول الدائمة في مقديشو)
bit.ly/CSAP-2019

ليس ينبغي أن تولّف مجموعات جديدة ما لم يأتي تأليفها بفائدة إضافية كثيرة.

● وينبغي سبّرُ فرص إشراك المجتمعات المحليّة المتأثرة بالنزوح في رصَد المشروع.

● وينبغي النظر أيضاً في إيصال الإعانات الإجماليّة إلى محافل المجتمعات المحليّة المتأثرة بالنزوح وللمجموعات لتنفيذ أولوياتها، فهذا يسمح لها بالاستثمار في المشاريع التي تختارها. ومن شأن ذلك أن يُعزّز المشاركة المدنيّة، ويُعطي زيادة مساءلة الحكومة المحليّة أمام جمهور أنصارها.

● وينبغي أن يكون التماسك الاجتماعيّ والاندماج الاجتماعيّ مقصداً إستراتيجيّان رئيسان في وُضْع البرامج الحضريّة.

تركيز مزدوج: الحلول المبكّرة والتخطيط البعيد الأمد

ما تزال المواجهة مستمرةً من أجل العمل على الأهداف البعيدة الأمد والتخطيط الحضريّ لمعالجة النزوح من حيث هو تحدّ واقع على التنمية، وهي متسمةً في الوقت نفسه في الاستجابة للحاجات الإنسانية الكثيرة جدّاً. والاستثمار في الحلول المبكّرة وفي الاستجابة التّأهيليّة الحضريّة هو مفتاح لدعم البلديات في معالجة الأمرين في آنٍ معاً. فعلى سبيل المثال، من جهة تركز الجهات الفاعلة في ميدان العمل الإنسانيّ على الاستجابة السريعة لدعم قدرة المدينة على استيعاب ساكنين جُدّد، ومن جهة أخرى تُكمل الجهات الفاعلة في ميدان العمل الإنمائيّ هذا العمل بإدخال المخططين الحضريين فيه. إذ إنّ نشر المخططين الحضريين والخبراء الاجتماعيّين والإقتصاديّين والحكوميّين من أول الأمر مُوردٌ مهمٌّ ولكن يُكثّرُ أن يُهمَل.

وينبغي أيضاً أن يكون العمل في وُضْع برامج الحلول الدائمة في السياق الحضريّ متّماً لوضْع برامج الصمود في المناطق الريفيّة، لدعم الاندماج في المجتمع المحلي في المناطق الحضريّة، ولدعم عودة طوعيّة، آمنة، تُصان فيها الكرامة، وإعادة إدماج في المناطق الريفيّة، هذا حيثُ يسمح الوضع الأمنيّ بذلك. فقد قاد إبراز هذه الحاجة لتحسين الروابط بين الرّيف والحضر اتحاد دَنوداغ للحلول إلى أن يُدخل في مقاربتّه مُكوناً أقوى بكثير في التخطيط للحلول المبكّرة. إذ تركزُ مقاربتّه همّها في المناطق المتأثرة بكثيرٍ من حالات النزوح (التي لا شك أنها ستستقبل مزيداً من الأسر النّازحة)، مع استمرارها في معالجة الحاجات إلى الحلول الدائمة الأبعد أمداً.